



Local decentralization and its role in achieving sustainable development in Libyan society A field study of employees of the Zliten Municipal Council

Ahmad Muftah Mshiri ^{1*}, Abdalbaset Altyyib Altrik ²

^{1,2} Department of Sociology, Faculty of Arts, Asmariya University, Zliten, Libya

a.emshery@asmarya.edu.ly

اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي
دراسة ميدانية على العاملين بالمجلس البلدي لبلدية زلiten

د. أحمد مفتاح مشيري ^{1*} ، د. عبد الباسط الطيب التريكي ²

^{2,1} قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية، زلiten ، ليبيا

تاريخ النشر: 2025-10-18

تاريخ القبول: 2025-10-08

تاريخ الاستلام: 2025-09-07

ملخص :

سعى هذا البحث إلى استكشاف دور اللامركزية المحلية في التنمية المستدامة، وتحديد العوامل التي تساهم في نجاحها، والتحديات التي تواجهها. باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل حيث بلغ عدد المستهدفين 67 مفردة وهم العاملين بالمجلس البلدي لزلiten، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة. وأبرزت نتائج البحث أن اللامركزية المحلية لها دور أو تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة محليا، كما كشف البحث عن وجود تحديات عديدة تواجه تطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها، التحديات السياسية، تليها التحديات الاقتصادية ثم التحديات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية المحلية، التنمية المستدامة، التنمية المحلية.

Abstract:

This study explores the role of local decentralization in achieving sustainable development, identifying the contributing factors to its success and the challenges it faces. Using a comprehensive social survey approach, the study targets 67 individuals, including employees of the Zliten Municipal Council. A questionnaire is used to collect data from the study population. The results highlight the positive impact of local decentralization on achieving sustainable development locally. The study also reveals several challenges facing the implementation of local decentralization, most notably political challenges, followed by economic and social challenges.

Keywords: Local decentralization, sustainable development, local development

مقدمة :

في العقود الأخيرة، شهد العالم تغيرات كبيرة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث أصبحت العولمة ظاهرة عالمية تؤثر على جميع الدول. في هذا السياق، أصبحت التنمية المحلية واللامركزية أمورًا حيوية لتعزيز التنمية المستدامة في الدول النامية. في ليبيا، تعاني الحكومة المركزية من عجز في تلبية

احتياجات المجتمع، مما يجعل من الضروري تعزيز دور الهيئات اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية المحلية عملية شاملة تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين في المجتمعات المحلية. في ظل التحديات التي تواجهها الحكومات المركزية لتلبية احتياجات المجتمع، ومنها تبرز أهمية دور الهيئات اللامركزية المحلية في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الشأن فقد اورد تقرير التنمية البشرية - ليبيا- أن أكثر من 80% من البلدان النامية حالياً بما فيها بلدان المعسكر الشرقي السابق قد بدأت تتبنى نماذج التخطيط اللامركزي وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار بدرجة أو بأخرى، وتسيير المصالح العامة وتحقيق مبدأ الاستقلالية المحلية المتمثل في تعزيز الكفاءة وتوظيف الموارد والانصاف الاجتماعي في توزيع عوائد التنمية .

فعملية التنمية في أي دولة تحتاج إلى مظلة في الحكم والإدارة لتتولى إدارتها وتوجهها الوجهة الصحيحة، إذ إنه لا غنى عن استخدام آلية معينة ومتفق عليها تسيير بواسطتها وعلى هديها عملية التنمية، ومن هنا اجتهد المهتمون بشؤون التنمية في مسألة الوصول إلى صيغة من الحكم والإدارة للتعامل مع عملية تنمية وتطور المجتمع، وحاولوا الاستفادة من الأساليب المتبعة في مجال الحكم والإدارة، وكان في مقدمة ذلك أسلوبا المركزية واللامركزية، إذ تأخذ الدول المختلفة في تخطيطها لعملية التنمية بالأسلوبين المذكورين . ويعتمد ذلك على الظروف والمتغيرات الخاصة لكل دولة، هذا ويتولى خبراء مختصون في هذه الدول تطوير أسلوبية المركزية واللامركزية لخدمة قضايا التنمية، ويتطلب ذلك توفر أجهزة ومؤسسات إدارية فعّالة ذات كفاءة عالية، بغض النظر فيما إذا كانت تعمل من خلال أسلوب المركزية أو اللامركزية فالمهم أنها فعّالة وكفؤة.

وبدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق برامج التنمية المحلية المستدامة لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن تلبية كافة متطلبات المجتمع خاصة مع زيادة عدد السكان من جانب وعدم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية للمجتمع. كما أن التنمية اليوم لم تعد تعتمد على مجال التصنيع الثقيل الذي لا تقدر الوحدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الصغيرة على تولي مهامه، بل على المعرفة وتنمية رأس المال البشري والذي يمكن تطويره ضمن أصغر هذه الوحدات. معنى ذلك أنه بدون بلورة نظام لامركزي متين قائم على القانون لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على نطاق المجتمعات المحلية في ظلّه والذي يعتبر حلقة الوصل بين المواطن والنظام الاداري المركزي.

وبناء على ذلك، من الضروري تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية وتقليل دور الحكومة في الإدارة المباشرة للخدمات، مع إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية. كما يتطلب الأمر تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية والاعتماد على الجماعات المحلية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ومن منطلق أن التنمية المستدامة هي الركيزة الأساسية للمجتمع وتطوره من خلال بحثها عن رفاه اجتماعي واقتصادي قوي لتحسين مستوى المعيشي للأفراد الحاليين مع النظر في مصالح الاجيال القادمة لتحقيق كافة متطلباتهم، وبعبير أدق فإن عملية التنمية المستدامة في أي دولة تحتاج إلى مظلة في الحكم والإدارة، لتتولى إدارتها وتوجهها الوجهة الصحيحة. إذ أنه لا غنى عن استخدام آلية معينة ومتفق عليها تسيير بواسطتها وعلى هديها عملية التنمية. ومن هنا اجتهد الباحث في إبراز دور اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لاسيما في الوقت الراهن الذي تعثرت فيه الغالبية العظمى من برامج التنمية في ليبيا في ظل عجز الحكومة المركزية على القيام بها، وظهور كل المدن الليبية بلديات مستقلة في الآونة الأخير.

موضوع البحث:

تظهر أهمية اللامركزية المحلية في تهيئة المجال أمام المجتمعات المحلية للتعبير عن إمكانياتها ومواهبها الطبيعية والبشرية، أي أن لكل مجتمع محلي الحق في استغلال والاستفادة مما لديه من موارد وإمكانيات. وتظهر أهمية اللامركزية المحلية باعتبارها من أدوات ووسائل تحقيق التنمية والديمقراطية ومشاركة مختلف التكوينات السكانية في بناء المجتمع والشعور بالانتماء والمواطنة سواء بالمفهوم الاجتماعي أو القانوني أو السياسي للمجتمع الحديث.

نتيجة لتدني مستويات برامج التنمية في ليبيا مقارنة بغيرها من دول الجوار جعل الباحث يرى أن تبني استراتيجية اللامركزية المحلية ضرورة ملحة للنهوض بالتنمية المستدامة لا سيما في ظل الظروف السياسية التي تمر بها ليبيا في ظل الانقسام السياسي الذي تشهده، مما ساهم في فشل القيام بالتنمية الشاملة الأمر الذي يجعل من اللامركزية المحلية في نظر الباحث مطلب ضروري من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة. من هنا يرى الباحث أن أسلوب اللامركزية المحلية والمتمثل في نظام البلديات أو المجالس البلدية المنتخبة والقائمة على إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية المستدامة ومتماشية مع تطلعاته نحو الديمقراطية والمشاركة. فالبلديات هي القاعدة الأساسية لبناء أي نسيج اجتماعي، فهي تلعب دوراً مهماً في تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي، مع التركيز على التنمية المحلية. كما أنها مسؤولة عن تحديد أنواع الأنشطة المختلفة ومتطلباتها داخل نطاقها الجغرافي والتنظيمي، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية بشكل فعال ومنظم.

أن هذا الهدف لا يمكن الوصول إليه في غياب التطبيق السليم للتنظيم الإداري اللامركزي القائم على الشفافية والمساءلة. ومن هنا جاءت رغبة الباحث بالتعرف على دور الهيئات اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدراسة، ومن ثم حث الجهات المعنية لدعمها وللاخذ بها كطريق للتنمية المحلية المستدامة في ليبيا هي اللامركزية المحلية كطريق للتنمية المستدامة في ليبيا. وسيقوم الباحث في موضوع دراسته بتبني الاتجاه البنائي الوظيفي - في كل مراحل البحث - الذي ينطلق من فكرة أن البناء الاجتماعي في المجتمع يكتسب ديمومته واستقراره من خلال الأدوار التي يؤديها كافة الاجراء المكونة لهذا البناء، يرى الباحث أن التنظيم اللامركزي والمتمثل في المجلس البلدي بالمدينة محل الدراسة على أنه نسق اجتماعي يتكون من عناصر بنوية لها وظائف يقوم بها، وأن برامج التنمية من أبرز المهام الموكلة له بتحقيقها بهذه المدينة .

وتأسيا على ما سبق فإن موضع البحث يتحدد في التساؤل الرئيسي التالي:- ما هو دور الهيئات اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وسيعمد الباحث لدراسة إمبيريقية للموضوع داخل المجلس البلدي بمدينة زليتن كونه الجهة المخولة بإدارة وتنفيذ المشاريع التنموية بداخل المدينة في الوقت الراهن.

أهمية البحث: وفي ضوء ما سبق تتأكد أهمية البحث في النقاط التالية: -

تقديم فهم واضح لموضوع اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية للجهات المختصة كالمجالس البلدية. توعية المواطن من أجل مشاركته في التنمية المستدامة والتي لن يكلل لها النجاح بدونه. تسليط الضوء بالبحث المعمق على أحد الموضوعات الذي لم يحض بالاهتمام في المجتمع الليبي. يسعى البحث للفت انتباه الأعضاء المسؤولين في المجالس المحلية من أجل تقديم تصورات أو مخططات فعالة لتجاوز المشاكل الحالية والاستعداد للمستقبل وتحدياته.

أهداف البحث : من أهم الأهداف التي يسعى موضع البحث للوصول إليها ما يلي:

- التعرف على دور اللامركزية المحلية في التنمية المستدامة، وتحديد العوامل التي تساهم في نجاحها.
- التعرف على التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة وتحديد الحلول الممكنة.

- توفير معلومات قيمة لصانعي القرار والمخططين حول أهمية اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

- تطوير نماذج تطبيقية للامركزية المحلية يمكن تطبيقها في مختلف المجالس المحلية.

تساؤلات الدراسة:- تمشيا مع موضوع الدراسة والاهداف التي يسعى لتحقيقها، يتحدد موضوع البحث في التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى حققت المؤسسات اللامركزية اهداف التنمية المستدامة في مدينة زليتن كنموذج؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية من أهمها:

س1/ كيف تساهم اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟

س2/ كيف يمكن للمجلس البلدي أن يساعد في تحسين الخدمات وفق برامج التنمية المحلية؟

س3/ ماهي اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

س4/ ما هي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة ؟
مفاهيم الدراسة:

التنمية المستدامة Sustainable Development " هي تلبية متطلبات الجيل الحاضر دون التخلي عن الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها".

التنمية Development تعرف بأنها "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، من خلال مشاركة الأهالي إيجابياً في هذه العملية بالاعتماد الكامل على مبادرة الأهالي بقدر الإمكان". انظر إلى (السالموني، 1981، ص11).

تعريف الأمم المتحدة للتنمية: إنها عبارة عن " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، لتساهم في تقدم البلاد " (عبيد، 1996، ص42).

التنمية المحلية Local Development " هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لتشارك مشاركة فعالة في التقدم الوطني" (عبد الحميد، 2004، ص12).

اللامركزية Non-Centralization " هي نقل السلطات والصلاحيات من المراكز الإدارية العليا إلى المراكز الإدارية الدنيا" (الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، 2002، ص19).

اللامركزية المحلية Local Non- Centralization هي نقل وتوزيع سلطات الحكم المحلي الإدارية والمالية والفنية والتنظيمية بين السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي)، أو جهة الاختصاص مثل وزارة الداخلية، والسلطة الهيئة المحلية (البلديات) في القرارات لبعض السلطات وتوزيع للصلاحيات المحلية وهذا يشمل التفويض (Delegation) وهذا يشمل التفويض للقيام بالأدوار والوظائف والمهام المناطة بالهيئات المحلية (جاسم، 2014، ص8).

التعريفات الإجرائية:

يعرف الباحث الهيئات اللامركزية المحلية على أنها عبارة عن تنظيم اجتماعي وإداري متمثل في المجالس البلدية يمكن من خلاله تحقيق التنمية والديمقراطية ومشاركة مختلف التكوينات السكانية في بناء المجتمع والشعور بالانتماء والمواطنة على مستوى البلدية والدولة.

يعرف الباحث التنمية المستدامة بأنها العملية التي يمكن من خلالها الوفاء باحتياجات ومطالب الجيل الحاضر من الموارد والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على حق الاجيال اللاحقة في حقها منها.

الحدود النظرية والمنهجية للبحث:-

يصنف هذا البحث على أنه وصفي تحليلي يسعى إلى التعرف على دور الهيئات اللامركزية المحلية المتمثل في البلديات ودورها في تحقيق التنمية والديمقراطية، والمنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي باتباع أسلوب العينة لجمع البيانات، إذ يتيح لنا هذا الأسلوب اختيار بعض مفردات مجتمع البحث بطريقة تعكس جميع خصائص المجتمع الأصلي.

أما الحدود النظرية له تكمن في الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير نتائج البحث مستقبلاً بالتركيز بشكل خاص على نظرية الدور الاجتماعي لتفسير الدور الوظيفي للامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة في المدينة، كما سيتعرض الباحث لأهم النظريات الاجتماعية والاقتصادية المفسرة للتنمية.

أولاً: الدراسات السابقة

لأشك في أن مراجعة الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة من قريب أو من بعيد أهمية كبيرة تعود بالفائدة على الباحث في دراسته وتكوين الإطار النظري والمنهجي للدراسة. فالمعرفة العلمية تراكمية، والدراسات الحالية أو المستقبلية تبدأ من حيث انتهت الدراسات التي سبقتها. فكلما كانت قراءات الباحث واسعة رصينة حول ما كتب عن موضوع بحثه من دراسات سابقة توصل إليها الباحثون الذين سبقوه، زادت قدرته البحثية في صياغة مشكلة موضوع بحثه بشكل سليم من جهة، ومن جهة أخرى زادت مقدرته على المفارقة أو المقارنة بين النتائج التي توصل إليها الباحثون في تلك الدراسات وتبها لذلك تحقق له معرفة ما يريد أن يصل إليه في بحثه.

وتأسيساً لما سبق فإن الباحث سيقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثه على سبيل المثال لا الحصر سواء كانت هذه الدراسات على المستوى المحلي أو نماذج لدراسات عربية أو أجنبية.

الدراسات المحلية:

– دراسة الفيتوري صالح قرزة 2007م، بعنوان: "دراسة بعض المشكلات التي تعترض عملية التنمية في المجتمع الريفي" دراسة ميدانية في مدينة مزدة، حاولت هذه الدراسة معرفة المشاكل والعراقيل التي تعيق عملية التنمية في مجتمع الدراسة، استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الشعبية والإدارية بمنطقة مزدة، والبالغ عددهم 500 قيادي، وتم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية بحجم 150 مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- 1- تعاني المنطقة من عدم وجود أغلب مشروعات البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال وغيرها.
 - 2- أن أغلب المصعدين شعبياً بالمنطقة سبب حصولهم على هذه المواقع هو نتيجة المعاملة الاجتماعية، بينما أغلب القيادات الإدارية سبب حصولهم على هذه المواقع يرجع إلى العلاقات الاجتماعية.
- إن المنطقة تعاني من غياب أغلب المشروعات التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية أو سياحية، وهذا قد يرجع إلى غياب التخطيط العلمي السليم.
- دراسة علي التير، 2008م، بعنوان: "التعليم والصحة في منطقة زليتن، دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة. هدفت الدراسة إلى التعرف على توزيع الخدمات التعليمية والصحية داخل المراكز الحضرية والريفية وتحليل توزيعها الجغرافي على الرقعة العمرانية التي تمثلها مدينة زليتن، ومعرفة أثر هذا التوزيع على نوعية وكفاءة هذه الخدمات وقدرتها على تلبية احتياجات الناس، وقد توصل الباحث إلى أن معظم المؤسسات التعليمية لم تكن موزعة بالشكل المطلوب كمؤسسات التعليم المتوسط والمهني وخاصة رياض الأطفال إذ أنها لم تنال اهتمام القطاع العام أو الخاص. كما أن توزيع الخدمات الصحية يحتاج كذلك إعادة النظر في التوزيع والإمكانيات حتى تستطيع تلبية متطلبات السكان وحاجاتهم. هذه المؤشرات كانت في نظر الباحث كانت من المؤشرات الموضوعية التي تشكل نوعية الحياة في مدينة زليتن. من خلال انتشارها بهذه المدينة والاستفادة من خدماتها على مستوى الفرد والأسرة والمدينة محل الدراسة.

الدراسات العربية

– دراسة مسعود حازم 2013م، بعنوان: "أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية". سعت إلى تحليل تأثير دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية في فلسطين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال فحص الأدبيات والوثائق ذات الصلة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات فردية مع مسؤولين في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها أن وجود إطار قانوني واضح قبل تطبيق أي سياسة يمكن أن يعزز دعم برامج التنمية السياسية. كما أظهرت النتائج أن دمج الهيئات المحلية يساهم في زيادة وعي أفراد المجتمع المحلي ومشاركتهم في دعم برامج التنمية. وأوصت الدراسة بوضع أطر قانونية منظمة لجميع سياسات الحكم المحلي لتنظيم العلاقة بين الوزارة والهيئات المحلية.

- دراسة منال قدومي، 2008م، بعنوان: "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة بين مستوى المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع المحلي، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة من أفراد المجتمع المحلي بلغت 943 فرداً ثم اختيرهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية من ثمانية أحياء بمدينة نابلس، توصلت الدراسة إلى وجود توجه إيجابي ورغبة لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية المجتمع المحلي وتطويره، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي وتوعية السكان بأهمية العمل التطوعي.

الدراسات الأجنبية:

Satterthwaite , Gabriela 2008: The role of Local Organization Sustainable Development

دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة، هدفت الدراسة إلى معرفة دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة من خلال محاولتها للحد من الفقر ، وتحسين أوضاع السكان من خلال توفير المدارس وتحسين الرعاية الصحية ودعم سبل العيش والأمن الاجتماعي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الوكالات المانحة ممكن أن تجد ثلاث طرق لتحقيق أهدافها: الأطر التنموية التي يمكن أن تدعم العديد من المنظمات المحلية، إنشاء صناديق تعني بالفقراء في المناطق الحضرية والريفية، المتابعة للأموال المحلية والمسائلة والشفافية في الحكم المحلي.

Satterthwaite, 2010, The Role of Cities in Sustainable Development.

- دور المدن في التنمية المستدامة، حيث هدفت الدراسة على دور المدن في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن المدن لا تتمتع بسمعة جيدة للتنمية، إذ يوجد عدد من مدن العالم الثالث لا يزيد متوسط عمر الشخص فيها عن 40 سنة، هذا قد تناولت الدراسة مفتاح التنمية في الحومات والمحليات والمتمثلة في امدادات المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية وصولاً للسكن المستدام، كما تناولت الدراسة لحال معظم المدن في العالم الثالث والتي يعيش سكانها في مستوطنات غير رسمية والتي تعرف بالعشوائية، وقد وصلت الدراسة إلى أهمية المدينة ذات الدخل المرتفع في تحقيق التنمية من خلال سيادة المخططات العمرانية الرسمية.

(Sakarya ,2010) The Role of Local Municipality in the Urban Re-generation

Projects in Istanbul.

- دور البلديات المحلية في تجديد المشاريع الحضرية في منطقة اسطنبول الكبرى ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور البلديات في عملية التجديد الحضري في سبع بلديات تابعة لبلدية اسطنبول الكبرى، وأن هذه البلديات كمجتمع دراسة تختلف في امكانياتها المادية والاجتماعية والسياسية والبنوية، وكذلك تختلف في حجم المشاريع المنفذة بكل واحدة منها كما حاولت الدراسة النظر في دور البلديات المحلية في عملية صنع القرار وانشاء وتجديد المشاريع الحضرية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن حجم المشاريع والجهات الفاعلة بها وردود فعل المجتمع المحلي، وكذلك العلاقة بين بلدية اسطنبول والبلديات المحلية التابعة لها جميعها عوامل تؤثر في تطبيق وتنفيذ المشاريع.

إن البلديات المحلية تقوم بإعطاء الشرعية لتجديد تلك المشاريع من خلال ربطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي للبلدية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة التي تم استعراضها أهمية اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة. وقد تناولت هذه الدراسات جوانب متعددة من اللامركزية، مثل دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة، وتأثير دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، ودور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

1. أهمية المشاركة المجتمعية: تؤكد الدراسات السابقة على أهمية مشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية، وهذا يتفق مع موضوع البحث الحالي حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا.
 2. دور اللامركزية في التنمية: تُظهر الدراسات السابقة أن اللامركزية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتفق مع هدف البحث الحالي.
 3. أهمية الشفافية والديمقراطية: تؤكد الدراسات السابقة على أهمية الشفافية والديمقراطية في عملية التنمية المحلية، وهذا يتفق مع موضوع البحث الحالي.
- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:**

1. السياق الجغرافي والثقافي: تختلف الدراسات السابقة عن البحث الحالي في السياق الجغرافي والثقافي، حيث تُركز الدراسات السابقة على مجتمعات مختلفة في مناطق مختلفة من العالم.
2. المنهجية: قد تختلف المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة عن المنهجية التي سيتم استخدامها في البحث الحالي.

3. التركيز على اللامركزية المحلية: يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في التركيز على دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا، حيث سيتم دراسة هذا الموضوع بشكل أعمق.
- أهمية البحث الحالي:**

1. سد الفجوة المعرفية: يسعى البحث الحالي إلى سد الفجوة المعرفية حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا.
2. توفير رؤية محلية: سيوفر البحث الحالي رؤية محلية حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا، مما يمكن أن يكون مفيدًا لصانعي القرار في هذا المجال.
3. المساهمة في التنمية المستدامة: يمكن أن يساهم البحث الحالي في تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا من خلال توفير رؤية حول كيفية تحسين دور اللامركزية المحلية في هذا المجال.

ثانياً : النظريات المفسرة للتنمية :

إن وضوح الإطار النظري في كل دراسة تجرى في ميدان علم الاجتماع تعتبر مطلباً أساسياً يسبق أي بحث إمبريقي، فالنظرية تفيد في توجيه البحث، وفي تنظيم الكم الهائل من الحقائق الاجتماعية، وتطفي معنى على ما نلاحظه وعلى ما نقوم بدراسته. فالعلاقة بين النظرية والبحث علاقة تأثير وتأثر، فالنظرية تقود البحث والبحث يختبر النظرية. (الحوات، 1989، ص20) ويمكن تقسيم التنمية إلى نوعين من النظريات الأول منها يحلل التنمية من وجهة نظر اقتصادية وإنتاجية ، والثاني منها يحلل التنمية من وجهة نظر اجتماعية ثقافية ونفسية، وفيما يلي يناقش الباحث هذين النوعين من النظريات :-

أولاً النظريات الاقتصادية :-

1- نظرية آرثر لويس :-

تعرف هذه النظرية بأنها نظرية التنمية الاقتصادية في ظروف العرض غير المحدد من العمل، لقد استهل (لويس) نظريته بالإشارة إلى عرض العمل في البلاد النامية وقام بتقسيم الاقتصاد المتخلف إلى قطاع صناعي وقطاع تقليدي، ويرى أن القطاع الصناعي هو مصدر الحركة والتغير، ويحدد معدل النمو في الاقتصاد ككل بناء على استثمار الأرباح التي تتحقق فيه، أما القطاع التقليدي فيقصد به القطاع الزراعي الذي يتميز بالإنتاج الزراعي المتخلف ووجود البطالة، وهذا كما يرى (لويس) يوفر العرض غير المحدود من القوى العاملة. وفي ظل هذه الظروف فإن عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تجرى باستثمار رؤوس الأموال في القطاع الصناعي مع الاستعانة بالعمل المتوفر في القطاع التقليدي الزراعي، ويتضح من نظرية (آرثر لويس) أن

القطاع الصناعي الحديث هو القطاع الرائد لعملية التنمية، وأن الأرباح المتراكمة في هذا المجال هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، فهو المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي (الدخل القومي) المطلوب للتنمية، أما عملية التنمية باستخدام الفائض الكبير من العمالة المتاحة في القطاع التقليدي فهي مسألة مؤكدة الحدوث في الأجل الطويل لسبب آخر. (الحوات، 1991، ص 64-66)

2- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

ترتبط نظرية الدفعة القوية ببول روزنشتين رادان، بينما تنسب نظرية النمو المتوازن إلى رجنر نيركس. يمكن النظر إلى هاتين النظريتين على أنهما متكاملتين، حيث تركز نظرية الدفعة القوية على ضرورة توفير الموارد الكافية لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية. في هذا السياق، تعتبر الدفعة القوية ضرورية لتحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو المطلوب، بدلاً من الاعتماد على التدرج البطيء. يتم تحديد حجم هذه الدفعة بناءً على الاستثمارات اللازمة لدفع الاقتصاد نحو مرحلة النمو الذاتي. (عيد، 2013، ص8)

تعليق على النظريات الاقتصادية :

يعتقد الكثير من الباحثين في التنمية الاقتصادية أن نظرية النمو المتوازن لا يمكن أن تؤدي إلى الكثير من رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات المختلفة من خلال الهيكل الاقتصادي القائم، ولن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد المختلف حتى ترتفع الدخول الحقيقية إلى المستوى الذي يبرز هذا التغير، وعلى هذا فهي نظرية لم تأت بجديد، وإنما هي في حكم النظريات التقليدية، كذلك يؤخذ على نظرية النمو غير المتوازن أنها تفترض بأن التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على المجهودات الفردية وحوافز السوق، وتتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يتأتى للاختلال من دفع على الاستثمار وأنه لا يمكن علمياً وبشكل كامل الاعتماد في البلاد النامية على الجهود الخاصة، وقوى السوق وحدها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بسبب انخفاض مستواها المادي، وكثرة الصعوبات المادية والبشرية التي تعترض طريق التنمية، وربما يقودنا التحليل السابق أيضاً إلى أن نظرية التنمية المناسبة لكل بلد نام هي أمر نسبي، بمعنى أن تختار البلاد النامية ما يناسب ظروفها، وليس من الضروري أن تتفد طبقاً لنظرية اقتصادية معينة، فاختيار طريق للتنمية أمر يعود إلى طبيعة البلاد النامية نفسها، ولاشك أن أنسب استراتيجية للتنمية هي ما تقوم على أساس من الوقاية والتلاؤم مع الظروف الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد الذي ينشد ويهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (الحوات 1991، ص73)

ثانياً: النظريات الاجتماعية :

إلى جانب النظريات الاقتصادية التي سبق عرضها، وهناك نظريات أخرى ذات أبعاد اجتماعية، من خلالها يمكن تحليل ومعالجة مسألة التنمية في البلاد النامية بالطابع الاجتماعي والثقافي، أي أنها تبرز العامل الثقافي والاجتماعي وما يتضمنه من نواح اجتماعية ونفسية كعوامل ترتبط بالنمو والتنمية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:-

1- نظرية الثنائية الاجتماعية :-

" ترى هذه النظرية بأن البلاد النامية غالباً ما تستورد أنظمة اجتماعية وثقافية لا اعتقادها بأن ذلك سيساعدها على التنمية، إلا أن هذه النظم المستوردة سرعان ما تخلق تضارباً وتناقضاً بين نظام اجتماعي مستورد ونظام اجتماعي داخلي أو محلي، وهذا التضارب أو التناقض يخلق ما يمكن أن نطلق عليه بالثنائية الاجتماعية التي تمثل شكلاً من أشكال التششت في جهود التنمية، وخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أصعب من التخلف نفسه، فالمجتمع النامي في رأي أصحاب هذه النظرية له خصائصه المميزة والتي تختلف تماماً عن المجتمع الغربي المتقدم ومن ثم فخلق مجتمعين في مجتمع واحد أمر صعب للغاية وقد يكون مستحيلاً كما يرى المتطرفون من أصحاب هذه النظرية، وحيث إن هذه النظرية نابعة من الدراسات الانثربولوجية الغربية التي تمت في المجتمعات الشرقية خاصة في جنوب آسيا وقارة أفريقيا، فهي أعني هذه النظرية ترى بأن الاقتصاد المتقدم والتنمية الاقتصادية تقوم على أساس افتراضات مهمة وأساسية منها الطموح والاقتصاد النقدي وتنظيمات

اجتماعية أخرى، و كل هذه أي هذه المعطيات لا توجد في المجتمعات الشرقية خاصة الدافع القوي للعمل والإنجاز (الحوات 1991، ص 76-77)

2- نظرية دافع الإنجاز:

"ترى هذه النظرية أن النمو الاقتصادي والاجتماعي يتأثر بدافع نفسي مهم وهو حب العمل والإنجاز، فالأفراد الذين يمتازون بهذه الخاصية النفسية نجدهم منذ الصغر أكثر قدرة على تحمل المشاق وإنجاز الواجبات بالشكل المطلوب، وأنهم أسرع في تعلم الأشياء الجديدة ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن اختلاف معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع . وهذا يبرز أهمية عامل الإنجاز معيار للتقدم والتخلف، ويوضح " ماكيلاند" في دراسة عن المجتمع المنجز أن الحاجة أو الدافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الاقتصادية ". (السالموطي، 1989، ص 122)

تعليق على النظريات الاجتماعية :-

من خلال استعراض النظريات الاجتماعية للتنمية فإنه من الصعب القبول بأي منها بشكل مطلق، ويمكن أن تنتقد نظرية الثنائية الاجتماعية بأنها نظرية تنادي بسيادة ثقافة على أخرى وخاصة وأنها ظهرت في ظروف الاستعمار الغربي، كذلك يمكن انتقاد نظرية دافع الإنجاز بنفس المعنى والمضمون الذي انتقدت به نظرية الثنائية الاجتماعية، إضافة إلى أنه قد أجريت الكثير من الأبحاث التجريبية لاختبار صحة هذه النظرية وكانت نتائجها تؤكد أنها غير صادقة في جميع الأحوال وهي بالتالي تعتبر في حكم التخمينات العامة المشحونة بالتحيز الثقافي والاجتماعي، ولا تعتبر في حكم القوانين العلمية.(الحوات، 1991، ص 77-78)

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن هذه النظريات الاجتماعية النفسية لا يمكن القبول بها كأساس لفهم النمو الاقتصادي، ذلك لأنها تفتقد إلى العمومية والشمول والسند الميداني الواقعي إلا أننا لابد أن نؤكد بأن التنمية في بلادنا وفي غيرها من البلاد النامية تحتاج إلى جهد كبير وجهد غير عادي، وبالتالي فإن البلدان النامية في حاجة إلى حث مواطنيها وأبنائها على حب العمل والرغبة في الإنجاز ، ذلك لأن التنمية تحتاج إلى دافع قوي وإرادة صلبة لا تلين من أجل تحقيق النمو واجتياز مراحل التخلف إلى مراحل أفضل من الرفاهية والنمو الاقتصادي.

مجتمع البحث وعينته:

إن مجتمع البحث متمثل في المجلس البلدي بمدينة زليتن كونه الجهة المخولة بإدارة وتنفيذ المشاريع التنموية داخل المدينة في الوقت الراهن، هذا وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل، حيث بلغ حجم العينة (67) من العاملين بالمجلس البلدي، ونظراً لطبيعة عملهم في هذه المؤسسة، يعتقد الباحث بمقدرتهم على منح إجابات موثوقة بشأن استبيان البحث، وقد وُزعت عليهم استمارات الاستبيان، واستُردت جميعها، وقد وُجد أن (66) استمارة منها قابلة للتحليل، فيما استبعدت استمارة واحدة غير مستكملة، وقد أُجري التحليل الإحصائي باستخدام العديد من الاختبارات والمقاييس الإحصائية للوصول إلى نتائج تخدم البحث وتحقق أهدافه.

أداة البحث:

إن الأداة المستخدمة في البحث تمثلت في استبيان تضمن بيانات شخصية عن المستجيبين اشتملت على متغيرات، الصفة، الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، إضافة إلى التساؤلات المتعلقة بالبحث، وتضمن ثلاثة محاور نوردها في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : محاور مقياس البحث وتوزيعها النسبي

محاور البحث	اللامركزية المحلية	التنمية المستدامة	التحديات والفرص
الفقرات	4-1	7-5	10-8
عدد الفقرات	4	3	3

النسبة %	40.0%	30.0%	30.0%
----------	-------	-------	-------

هذا وقد تم الاستعانة بالأسئلة المغلقة لقياس ردود أفراد عينة البحث حول فقرات استمارة الاستبيان، فيما عدا السؤال الأخير الذي كان مفتوحاً لإبداء أي مقترحات يراها المبحوث بشأن اللامركزية والتنمية المستدامة.

- **معلومات المستجيب:**

من خلال الجدول (2) يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا من الموظفين بنسبة 89.4%، تليها نسبة رؤساء الأقسام التي بلغت 7.6%، ثم نسبة مدراء الإدارات 3.0%. أما فيما يتعلق بالجنس فإن نسبة الذكور 97.0%، فيما كانت نسبة الإناث 3.0%.

وبالنظر إلى سنوات الخبرة، نلاحظ أن 63.6% من العينة لم تتجاوز سنوات خبرتهم 10 سنوات، وأن 19.7% منهم تراوحت بين (10-أقل من 15 سنة)، ونسبة 9.1% تراوحت خبرتهم بين (15-أقل من 20 سنة)، فيما بلغت نسبة من تجاوزن خبرتهم 20 سنة 7.6%.

عن المؤهل العلمي، نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت لحملة المؤهل الجامعي التي بلغت 69.7%، تليها نسبة المؤهل المتوسط 24.2%، ثم الماجستير بنسبة 6.1%.

جدول رقم (2) : توزيع عينة البحث حسب البيانات الشخصية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة %	الإجمالي
الصفة	موظف	59	89.4	66
	رئيس قسم	5	7.6	
	مدير إدارة	2	3.0	
الجنس	ذكر	64	97.0	
	أنثى	2	3.0	
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	42	63.6	
	10-أقل من 15 سنة	13	19.7	
	15-أقل من 20 سنة	6	9.1	
	20 سنة- فأكثر	5	7.6	
المؤهل العلمي	متوسط	16	24.2	
	جامعي	46	69.7	
	ماجستير	4	6.1	

المقاييس والاختبارات الإحصائية:

لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث، استعان الباحث بالحزمة الإحصائية (SPSS) من خلال حساب بعض المقاييس الإحصائية، والاستعانة ببعض المعاملات، مثل معامل ارتباط بيرسون، معامل الثبات (كرونباخ ألفا)، إضافة إلى المقاييس الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي

والانحراف المعياري، وبعض الاختبارات مثل اختبار T للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي.

- صدق الاتساق الداخلي:

لقياس الصدق الداخلي لاستمارة الاستبيان استعان الباحث بمعامل بيرسون للارتباط Pearson (Correlation Coefficient) وذلك لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين كل محور مع الدرجة الكلية للمقياس، وفيما يلي عرض لنتائج صدق الاستبيان:

جدول رقم (3): صدق الاتساق الداخلي لمحاور المقياس

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	اللامركزية المحلية.	**0.722	0.000
2	التنمية المستدامة.	**0.763	0.000
3	الجانب الاقتصادي	**0.680	0.000

تبين من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لجميع محاور الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ مما يؤكد وجود اتساق داخلي بين عبارات الاستبيان، وهذا يزيد الثقة في مصداقية النتائج المتحصل عليها.

- ثبات الاستبيان:

لقياس ثبات استمارة الاستبيان استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، والجدول التالي يوضح نتائج الثبات :

جدول رقم (4): معامل كرونباخ ألفا لتقييم موثوقية الاستبيان.

المحاور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
جميع محاور الاستبيان	10	0.735

يتبين من النتائج أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع أبعاد الاستبيان كان عالياً (73.5 %) ، مما يؤكد ثبات استمارة الاستبيان وصلاحيته للإجابة على تساؤلات البحث .

تساؤلات البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث، تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع المحاور، حيث احتسبت التكرارات والنسب المئوية.

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق اللامركزية المحلية ببلدية زليتن ؟

جدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي درجة اللامركزية المحلية في المجلس البلدي زليتن؟	لا مركزية جزئية	48	72.7
		لا مركزية كاملة	7	10.6
		لا وجود لها	11	16.7

21.2	14	لا	هل تتوفر السلطات الكاملة للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً؟	2
51.5	34	جزئياً		
27.3	18	نعم		
39.4	26	لا	هل تحرص البلدية على الموارد التي تتحصل عليها وتستخدمها بكفاءة؟	3
60.6	40	نعم		
19.7	13	ضعيفاً	كيف تقيّم دور اللامركزية المحلية في تحسين الخدمات؟	4
54.5	36	متوسطاً		
25.8	17	جيداً		

من الجدول (5) يمكن استنتاج الآتي:

- فيما يتعلق بالفقرة الأولى " ما هي درجة اللامركزية المحلية في المجلس البلدي زليتن"، أجاب أفراد عينة الدراسة بنسبة عالية تصل إلى 72.7% بأن المجلس البلدي يتمتع بلامركزية جزئية، فيما يرى 16.7% بأنه لا وجود للامركزية على الإطلاق، وصرّح 10.6% بأن المجلس البلدي لديه لامركزية كاملة.
- وفي نفس السياق يرى 51.5% من المبحوثين أن السلطات للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً متوفرة بشكل جزئي، فيما يرى 27.3% منهم توفر هذه السلطات بشكل كامل، وعلى النقيض يرى 21.2% بعدم توفر سلطات اتخاذ القرارات المحلية لدى المجلس البلدي.
- أما عن الموارد، يرى 39.4% من عينة الدراسة أن الموارد لا يتم استغلالها بشكل جيد، فيما يعتقد 60.6% بأنها تُستغل بكفاءة.
- وعند السؤال عن تقيّم دور اللامركزية المحلية في تحسين الخدمات، أجاب 54.5% من عينة الدراسة أن دورها متوسط، فيما يرى 25.8% أن دورها كان جيداً، ويرى 17.9% منهم بأن دور اللامركزية لا يزال ضعيفاً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب في تحسين الخدمات محلياً، وهذا ما اكدت عليه بعض الدراسات السابقة.

السؤال الثاني: ماهي أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في المجلس البلدي؟	اقتصادية	44	66.7
		بيئية	6	9.1
		اجتماعية	11	16.7
		أخرى	5	7.6
2	كيف تقيم تأثير اللامركزية على تحقيق التنمية المستدامة محلياً؟	سلبي	15	22.7
		إيجابي	51	77.3

3	هل تتوفر رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة من قبل المجلس البلدي؟	لا	39	59.1
		نعم	27	40.9

من الجدول (6) يمكن استنتاج الآتي:

- أن 66.7% من عينة الدراسة يرون بأن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في المجلس البلدي زليتن هي أهداف اقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية بنسبة 16.7%، ومن ثم تأتي الأهداف البيئية بنسبة 9.1%، فيما يرى 7.6% من المبحوثين ترى أن هناك أهداف أخرى تتمثل في بناء بنية تحتية وتطوير العمل وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتي تشمل الاقتصاد والبيئة والصناعة المحلية، إضافة إلى الزراعة والطاقات المتجددة.

- يرى 77.3% من عينة البحث أن اللامركزية لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة محلياً، فيما يعتقد 22.7% أن لها تأثير سلبي.

- أقر 59.1% من عينة الدراسة بأن المجلس البلدي زليتن لا يمتلك رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة، فيما يرى 40.9% منهم بوجود مثل هذه الرؤية.

السؤال الثالث: ماهي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة ؟

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه اللامركزية المحلية؟	تحديات سياسية	30	45.5
		تحديات اقتصادية	19	28.8
		تحديات اجتماعية	16	24.2
		أخرى	1	1.5
2	ما هي الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة ؟	دعم مالي	28	42.4
		تدريب وتأهيل	14	21.2
		تشريعات وسياسات	20	30.3
		أخرى	4	6.1

من الجدول (7) يتضح الآتي :

- وجود عدة تحديات لتطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها التحديات السياسية، حيث يرى 45.5% من عينة الدراسة أن هذه التحديات هي الأكثر تأثيراً على تحقيق اللامركزية المحلية في ليبيا، تليها التحديات الاقتصادية والتي تمثل 28.8% من وجهة نظر المبحوثين، ثم التحديات الاجتماعية بنسبة 24.2%، وهناك تحديات أخرى أشار إليها 1.5% من أفراد عينة البحث تتمثل في إصدار التشريعات وسن القوانين التي تزيد من فرص تطبيق النظام اللامركزي على مستوى البلديات.

- فيما يخص الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة، يرى 42.4% أن الدعم المالي يأتي في المرتبة الأولى، ويرى 30.3% أن التشريعات والسياسات كفيلة بتوسيع تطبيق اللامركزية المحلية، فيما يعتقد 21.2% أنه من المهم التركيز على التدريب والتأهيل كوسيلة لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا، ويرى 6.1% من عينة البحث أن هذه الفرص مجتمعة لا تقل أهمية إحداها عن الأخرى، فالدعم المالي واستصدار التشريعات المنظمة للحكم المحلي، وتدريب كوادر قادرة على تطبيقه، كلها فرص متاحة لتعزيز اللامركزية المحلية وإطلاق مشروع التنمية المستدامة في البلاد.

- وعند سؤال المبحوثين على أي اقتراحات لتعزيز اللامركزية المحلة والتنمية المستدامة، اقترح بعضهم عدة مقترحات منها :

يجب أن يكون مشاركة حيال السياسات العامة للحكم المحلي، وذلك بإجراء استطلاعات للرأي بدءاً من العاملين بالحكومة المركزية، إلى العاملين في الحكم المحلي، بالإضافة العاملين في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحديد الخيارات الأمثل في تقديم الخدمات للمواطن.

دعم الحكم المحلي والاستغناء التدريجي عن المركزية لتطوير العمل بالاستعانة بالحوكمة الإلكترونية.

اختيار الأكفاء في إدارة مؤسسات الدولة سواء المحلية أو على مستوى الوزارات، والعمل على إنهاء المركزية والتبعية الإدارية للمدن الأخرى.

منح صلاحيات أوسع للبلديات دون الرجوع للوزارة.

العمل على إعداد خطط تنموية قصيرة وطويلة المدى تتماشى مع احتياجات المناطق لتقليل التوتر بين الجهات المركزية والمحلية، وإنشاء مجالس محلية منتخبة تساعد في إدارة شؤون المواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تقديم الدعم لفئة الشباب والدفع بهم لقيادة الإدارات بعد سقلمهم بالدورات التدريبية في مجال التنمية والحكم المحلي لتقديم الخدمات للمواطنين على أكمل وجه.

اعتماد النظام الفيدرالي كنظام حكم في البلاد لضمان تحقيق اللامركزية المحلية، واستغلال الموارد المتاحة لخدمة الأقاليم بما يحقق العدالة على جميع المستويات.

مناقشة نتائج البحث:

- مناقشة نتائج السؤال الأول : ما مستوى تطبيق اللامركزية المحلية ببلدية زليتن ؟

أظهرت النتائج أن صلاحيات المجلس البلدي زليتن في تقديم الخدمات تعاني من القيود المركزية، فاللامركزية جزئية والسلطات في اتخاذ القرارات أيضاً جزئية وغير كاملة، الأمر الذي يجعل الموارد المتاحة غير مستغلة بالكامل لإحداث تنمية مستدامة تسهم في تحسين الخدمات المقدمة محلياً للمواطنين .

حيث يرى أفراد عينة البحث بنسبة 72.7% بأن المجلس البلدي يتمتع بلامركزية جزئية، ويرى 51.5% من المبحوثين أن السلطات للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً متوفرة بشكل جزئي، كما يقر 39.4% أن الموارد لا يتم استغلالها بشكل جيد.

- مناقشة نتائج السؤال الثاني: ماهي أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

توصلت الدراسة إلى أن أهداف المجلس البلدي الرئيسية للتنمية المستدامة هي الأهداف الاقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية، ثم الأهداف البيئية. حيث أقر 66.7% من عينة الدراسة بأن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة هي أهداف اقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية بنسبة 16.7%، ومن ثم تأتي الأهداف البيئية بنسبة 9.1%.

- وأظهرت الدراسة أن 77.3% من عينة البحث يرون أن اللامركزية لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة محلياً، وعلى الرغم من ذلك، يعتقد 59.1% بأن المجلس البلدي زليتن لا يمتلك رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة، فيما يرى 40.9% منهم بوجود مثل هذه الرؤية .

- مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما هي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة؟

أظهرت الدراسة وجود عدة تحديات عديدة تواجه تطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها، التحديات السياسية، حيث يرى 45.5% من عينة الدراسة أن هذه التحديات هي الأكثر تأثيراً على تحقيق اللامركزية المحلية في ليبيا، تليها التحديات الاقتصادية والتي تمثل 28.8% من وجهة نظر المبحوثين، ثم التحديات الاجتماعية بنسبة 24.2%، وهناك تحديات أخرى أشار إليها 1.5% من أفراد عينة البحث تتمثل في إصدار التشريعات وسن القوانين التي تزيد من فرص تطبيق النظام اللامركزي على مستوى البلديات.

فيما يخص الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن الدعم المالي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 42.4% ، وأن التشريعات والسياسات كفيلة بتوسيع تطبيق اللامركزية المحلية بنسبة موافقة بلغت 30.3% ، فيما يعتقد 21.2% أنه من المهم التركيز على التدريب والتأهيل كوسيلة لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا، ويرى 6.1% من عينة البحث أن جميع الفرص المشار إليها أنفاً لها تأثير في تعزيز اللامركزية، فالدعم المالي واستصدار التشريعات المنظمة للحكم المحلي، وتدريب كوادر قادرة على تطبيقه، كلها فرص متاحة لتعزيز اللامركزية المحلية وإطلاق مشروع التنمية المستدامة في البلاد.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- إسماعيل صبري مقلد، دراسات في الإدارة العامة، ط2، مصر: دار المعارف، 1973م
- 2- حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013.
- 3- خالد الزغبى، تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفايتها، القاهرة: مطبعة أطلس، 2000.
- 4- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2004م.
- 5- علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس: دار الحكمة، 1991م.
- 6- علي الحوات، علم اجتماع التنظيم دراسات أساسية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1985.
- 7- سالم عبد السلام ارحومة، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا 1970-1980م، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، 1980.

8- مصطفى عمر التير، مساهمات في اسس البحث الاجتماعي، بيروت: معهد الانماء العربي، 2013.

9- مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، الاسكندرية: دار نشأة المعارف، 2001.

ثانياً: الرسائل العلمية

- 1- أحمد مفتاح مشيري، اللامركزية في التنمية وأثرها على الهجرة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2009م.

- 2- عوض سليم خليفة، الخلفية الاجتماعية والثقافية للموظفين وعلاقتها ببعض معوقات الاداء الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس :كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، 1997.
- 3- علي التير، الصحة والتعليم بمنطقة زليتن: دراسة ميدانية في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008م.
- 4- محمد جاسم، البلديات والتنمية: الواقع والمعطيات، رسالة ماجستير غير منشورة في القيادة والادارة، فلسطين 2014م.
- 5- مسعود حازم، "أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 6- منال قدومي، "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.
- 7- عبد النور ناجي، "نحو تفعيل دور الحكم المحلي لتحقيق التنمية الشاملة، جامعة عنابة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.
- 8- الفيتوري صالح قرزة، "دراسة بعض المشكلات التي تعترض عملية التنمية في المجتمع الريفي"، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

ثالثاً: التقارير

- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية -ليبيا- 1999م.
- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التقرير الوطن للتنمية البشرية، طرابلس، ليبيا، 2002م.
- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 73-1975م.
- وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 76-1980ف.

رابعاً: المراجع الاجنبية

- 1- H.Graha Pesressourecs fiscales des collectivites locales,ENAG ,Alger,2000.
- 2- United Nations: Application of sustainable development indicator the ESCWA member countries: Analysis of results, economic and social commission for western Asia. 2000.
- 3- Satterthuaite,Gabriela(2008): (The Role of Local Organization Sustainable Development).
- 4- Satterthuaite,(2010): The Role of Cities in Sustainable development.